

صراع المبادرات لسد الفراغ ولا حل في سورية قبل صيف عام 2016

هتاف دهام



ويانتظار أن يكشف الإيراني عن تفاصيل مبادرته بعد إجراء مشاورات في المنطقة، فإن المؤكد أن الحل في سورية لا يمكن أن يكون عسكرياً. لا تقدم الأفكار الإيرانية أي دور للاعبين الآخرين سوى دعم الحلول الداخلية، ولا تهدف إلى الدخول في التفاصيل، فالإيرانيون يرفضون التدخل في الشؤون الداخلية التي يقرها الشعب السوري، لذلك فإن تسريبات بنود المبادرة الإيرانية لا تزال ملتبسة وفيها الكثير من التكهات التي يتم تناقلها والتي لا ترتبط بمبادرة طهران، بل تأتي في إطار صراع المبادرات الذي يهدف إلى تعبئة الفراغ أكثر مما هو هدفه إيجاد الحلول. لكن يبقى الثابت أن المبادرة الإيرانية أو الأفكار الإيرانية تستند في جوهرها إلى أفكار روسية دعت من خلالها موسكو إلى إقامة تحالف إقليمي موسع لمحاربة «داعش»، ويضم سورية والسعودية والأردن وتركيا ومصر، إذ تضمنت الأفكار في البند الأول الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، في حين يدعو البند الثاني إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، كما يدعو البند الثالث إلى إجراء انتخابات بإشراف مراقبين دوليين. أما البند الذي تضمن إعادة تعديل الدستور السوري، بما يتوافق وطمأنة المجموعات الإثنية والطائفية في سورية، فهو ليس جزءاً من المبادرة بل تم تسريبه إيرانياً، واعتبرته مصادر مطلعة جزءاً من الغموض الإيراني للإبقاء بالانفتاح على طمأنة الاقليات أكثر مما هو بند رئيسي في المبادرة.

واعتمدت طهران ثلاثة أسس في هذا الموضوع: الأول أن الشعب السوري هو من يحدد مصيره بنفسه ولا يحده الآخرون، فلا ينبغي أي بلد أن يضع شروطاً مسبقة حول الأشخاص ومن الذي يجب أن يبقى وأن يرحل، والثاني منع أي تدخلات أجنبية ترمي للانتقام من الحكومة السورية بسبب سياساتها الإقليمية المستقلة ودعمها للمقاومة، والثالث أن لا يعتمد الإرهاب أسلوباً لتحقيق أهداف سياسية. أعدت إيران مقترحات لحل الأزمة، وتعد مبادرات لإعادة العلاقات بينها وبين دول المنطقة، خصوصاً السعودية، إلى مجاريها الطبيعية، غير أنها أبلغت من يعينهم الأمر لا سيما تركيا أن إيجاد منطقة عازلة في سورية يعد انتهاكاً لسيادة أراضيها وأنه لا داعي لمثل هذه الإجراءات غير الضرورية التي من شأنها توتير المنطقة، صحيح أنها تولي اهتماماً جاداً بالحفاظ على أمن تركيا إلا أن إيجاد منطقة عازلة داخل سورية يتعارض مع سيادة هذا البلد، لأن ضمان الأمن في سورية ودول الجوار يأتي عبر إجماع اللاعبين عن استخدام الإرهاب كأداة وتوافر الإرادة الجادة في مكافحة التطرف، بالتالي فإن أعداء الأسد عملياً باتوا عاجزين عن إحداث انقلاب استراتيجي في المعطى الميداني.

وإن كانت كل مبادرة ستولد من رحم التطورات الميدانية، فإن الظروف وانضاح الحلول لمنطق المنطقة ومنها الملف السوري لم تتضح بعد، وكل الحراك تجاه سورية هو في إطار حراك يتلصق بالطرق من دون أن يكون هناك طرق واضحة تدفع باتجاه الحلول، وعلى هذا الأساس يبقى الميدان هو الفاصل حتى إشعار آخر.

لكن هل يمكن السعودية أن توافق على مبادرة واحدة لحل الأزمة مع إيران؟ سوف تخضع المملكة العربية السعودية بحسب أوساط سياسية في النهاية لمنطق التفاهات، وستقبل بالجلوس مع الإيراني إلى طاولة مفاوضات واحدة، للبحث عن آلية لمنع الإرهاب الذي بات في داخلها وعلى حودها من التمدد، كما أنها تعاني ضغطاً أميركياً بضرورة الانفتاح على إيران. وهذا يفسر الموقف السعودي من أهمية الحفاظ على هيكل الدولة السورية.

يدرك الجميع أنه لا يمكن لأي حل انتقالي أن يتجاوز موقع الرئيس بشار الأسد على رأس سورية، والارتباط الوثيق بين وجود الأسد وانقاذ المؤسسات في الدولة السورية. فأقصى ما يمكن أن يبذله الحلف المعادي لسورية من عواصف قد بذله هذا الصيف، وفشل فيه، وتوقيت الدخول «الإسرائيلي» المفترض خلال مراحل الأزمة كان تعبيراً عن استفاد الإرواحية، ومحاولة تعويض عن هذا الاستفادة. إن تشخيص كل مراحل التدخل «الإسرائيلي» على خط الأزمة خصوصاً الدور الذي يقوم به حالياً، وإجهاض محور المقاومة مجتمعاً سبع عواصف شنها الكيان «الإسرائيلي» هذا الصيف سواء على محاور درعا - حضر - مطار النعلة في السويداء، يعبر عن حالة يأس أكثر مما يعبر عن حالة إقدام، ويتوافق ذلك مع التخطيط الذي تعانیه «إسرائيل»، فهي عاجزة عملياً عن تعديل قواعد الاشتباك ما بعد عملية شيعا أتت رد فعل على عملية القنيطرة الشهيرة في العاشر من كانون الأول العام الماضي، والصرخ «الإسرائيلي» عبر الغارات التي شنها الأسبوع الفائت على القنيطرة، ليس أكثر من تعبير عن العزلة التي يعيشها الدور «الإسرائيلي»، واحتواء الوظيفة التاريخية لهذا الدور ما بعد توقيع الاتفاق النووي.

لن يبدأ تلمس الحلول إلا بعد شهر أيلول، ومن المؤكد أن مرحلة ما بعد الاتفاق النووي مرحلة متفق عليها لتهيئة الأجواء في المضي بمفاوضات على أمل الوصول إلى حل من خلال التفاهات بين الأطراف المعنية، روسياً، أميركياً، وإيران والسعودية، لأن الملفات الإقليمية مترابطة، لا يمكن فصل ما يجري في اليمن والعراق عما يجري في سورية، وليست

تزايدت المبادرات حيال سورية سياسياً جراء الاتفاق النووي الإيراني، وميدانياً نتيجة التطور المتمثل بتمدد تنظيم «داعش» الإرهابي باتجاه الدول المعنية بالأزمة السورية، السعودية وتركيا، ونشر «داعش» تسجيل فيديو يدعو فيه الشعب التركي إلى التمرد على حكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومناشدته المساعدة في غزو تركيا. لن يكون الوصول إلى حل شامل للأزمة السورية بالأمر السهل، وسيستغرق الأمر الكثير من الوقت والجهد الدوليين والإقليميين، بالتزامن مع فشل آفاق الكثير من المبادرات السياسية التي قدمت في السابق لحلحلة الأزمة السورية، غير أن الثابت والذي يمكن البناء عليه في الوقت الراهن في حل هذه الأزمة هو أن التفاهم الأميركي - الإيراني أصبح معبراً طبيعياً لأي حل، وأن الدور الروسي جوهري في معالجة الوضع برضا أميركي، فوجود الروس في قلب الحراك السياسي سواء في مؤتمرات موسكو أو مؤتمرات جنيف هو جزء من إنضاج لحظة لم يأت أوانها بعد.

تزايدت المبادرات الإقليمية والغربية لحل الأزمة السورية من مبادرة روسية، إلى مبادرة سعودية تنص وفق ما ورد في جريدة «الحياة» الدولية على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بإشراف الأمم المتحدة، وصولاً إلى المبادرة الإيرانية، وتوافق ذلك مع القرار الأممي حيال سورية الذي أصدره مجلس الأمن الدولي، والمبادرة الأحدث التي طرحها مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا ومواسلة القيادة الروسية المشاورات على المستويين العالمي والإقليمي حول مبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتشكيل تحالف واسع لمواجهة «داعش»، حيث سيجري بوتين الأجراء المقبل محادثات مع نظيره المصري عبدالفتاح السيسي، ومع الاجتماع الثلاثي الذي جرى في الدوحة بين وزراء خارجية روسيا سيريغي لافروف، والولايات المتحدة الأميركية جون كيري، والسعودية عادل الجبير، والحراك الدبلوماسي المكثف الذي تمثل في زيارات وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وسلطنة عمان، ووزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى سورية ولبنان وموسكو، ووزير خارجية السعودية الجبير إلى موسكو.

لكن تبقى هذه المبادرات والمشاورات محاولات محاولات جس نبض، لمعرفة ردود الفعل في مرحلة انتقالية تحضيرية لمرحلة الحل. ولن يكون الحديث عن حل جدي في سورية قبل صيف عام 2016، فمن الحلول لم يكن بعد، صحيح أن التفاوض ينطلق من هذه المبادرات لكنه لا يعتمد، ولذلك فهي ليست إلا أسد الفراغ واللعب في الوقت الصانع. لا يدعو بيان مجلس الأمن في اللحظة الحالية كونه ربط نزاع سياسي مع الأزمة، فهو يؤكد المرجعية الدولية للحل، ويعيد التشديد على المرتكزات الأساسية ومحاولة إخراج دي ميستورا من حالة التخطيط التي يعيشها، ويسعى من خلال الحديث عن تشكيل أربع مجموعات عمل مع ممثلي الحكومة والمعارضة السوريين لتنفيذ بيان جنيف، أن يبقى أفق الحل السياسي مفتوحاً للمستقبل، علماً أن الترابط بين الملف السوري والملفات الأخرى ترابط محكم لا يمكن تجاوزه.

وفيما من المقرر أن تنطلق مبادرة دي ميستورا في أيلول المقبل، وأن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تقريراً عن المرحلة المقبلة من جهود الوساطة التي يقوم بها المبعوث الأممي إلى سورية خلال 90 يوماً، تؤكد مصادر دبلوماسية أن دي ميستورا يراهن على حلول شهر تشرين الأول المقبل وموافقة الكونغرس الأميركي ومجلس الشورى الإيراني على الاتفاق النووي الإيراني لينعكس على حلحلة الأزمة في سورية.

وتتبدد المصادر على أن نوع البيانات هذه يبقى غير ملزم وفي الإطار المعنوي أكثر مما هو في الإطار الفعلي والحازم. فهذا النوع يستخدم فيه اللغة والتوازن والالتباس لمحاولة إرضاء كل الأطراف، علماً أن سورية الدولة لا تزال ممثلة في مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والبيان لم يحسم تفسير «جنيف - 1» وموقع المرحلة الانتقالية، ويبقى الأهم ارتباط الأزمة السورية بالعنوان الأخطر وهو الإرهاب، في ظل عدم جاهزية الرياض والدوحة وأنقرة للذهاب جدياً لحل الأولوية للحرب على الإرهاب.

وإذا كان جديد المبادرة الروسية السعي إلى إدخال تركيا وإيران كدولتين معنيتين في العملية السياسية وتشكيل مجموعة الاتصال الإقليمية، إلا أن السعودية لا تزال معترضة على الدور الإيراني، وهناك اعتراض تركي على الدور المصري، لكن الجديد الروسي في الموضوع رفض موسكو توجه بعض شركائها في الغرب والخليج إلى مطالبة الرئيس الأسد بالرحيل كشرط مسبق لبدء التفاوض، وتأكيداً أن الشعب السوري هو صاحب القرار الوحيد في ما يخص مصير قيادته ورئيسه.

في موازاة الدور الروسي، سلم الأعداء قبل الحلفاء بمركزية وجوهية الدور الإيراني في حل الأزمة السورية، صحيح أن لا مبادرة إيرانية رسمية كاملة متكاملة حتى الساعة للحل بل هناك أفكار لا تختلف جوهرياً عن مساقاتها حملها ظريف إلى الدول المعنية وتمت مناقشتها مع الجانب السوري الذي سبق له أن ناقش مع الجانب الروسي أفكاراً مشابهة،

تعددت المبادرات والمؤتمرات والحل واحد

المساعدة على إعادة اللاجئين إلى وطنهم وتهيئة الظروف المناسبة لإعادة المهجرين. 5 - أما البند الأهم فكان الاتفاق على أن أي عملية سياسية يجب أن تشمل الأسس التالية: 1 - الحفاظ على السيادة الوطنية. 2 - وحدة سورية أرضاً وشعباً. 3 - الحفاظ على مؤسسات الدولة. 4 - رفض أي تسوية سياسية تقوم على أساس أي محاصصة عرقية أو مذهبية أو طائفية. 5 - الالتزام بتحرير الأراضي السورية كافة. 6 - الطريق الوحيد لإنجاز الحل السياسي هو الحوار الوطني السوري - السوري بقيادة سورية دون أي تدخل خارجي

العقوبات عن الشعب السوري «موسكو - 2» خرجت لقاءات «موسكو - 2» بوثيقة العمل شملت 5 بنود: 1 - تسوية الأزمة السورية بالوسائل السياسية على أساس توافقي بناء على «جنيف - 1» 2 - مطالبة المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الفورية والجديدة على الأطراف كافة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. 3 - مطالبة المجتمع الدولي بالرفع الفوري والكامل للحصار وجميع الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، والتي تم فرضها على الشعب السوري ومؤسساته. 4 - مطالبة المجتمع الدولي وبناء على مبادئ بيان جنيف عام 2012 4 - تقرير مصير سورية على أساس إرادة الشعب السوري بإرادته بطريقة حرة وديموقراطية؛ 5 - عدم قبول أي تدخل خارجي في الشؤون السورية 6 - الحفاظ على استمرارية أداء مؤسسات الدولة 7 - ضمان السلام الاجتماعي عن طريق المشاركة الكاملة لجميع مكونات الشعب السوري في الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد 8 - سيادة القانون ومساواة المواطنين أمه 9 - رفض أي وجود عسكري أجنبي في أراضي سورية من دون موافقة حكومتها؛ 10 - وقف احتلال الجولان ورفع

المفاوضات بالصمت. ولم تتمكن موسكو وواشنطن راعيتا المفاوضات يومذاك من إحداث اختراق بعد إعلان الإبراهيمي أنها وعدتا بالمساعدة في حلحلة الأمور بين الوجدان اللذين جلسا مرتين فقط في غرفة واحدة. مبادئ موسكو - 1 تضمنت وثيقة «مبادئ موسكو» التي وقع عليها وفدا المعارضة والحكومة السورية نهاية عام 2014 10 نقاط جاءت كالآتي: 1 - الحفاظ على سيادة سورية ووحدتها أراضيها وسلامتها 2 - مواجهة الإرهاب الدولي بكل أشكاله ومظاهره 3 - حل الأزمة في سورية بطرق سياسية سلمية على أساس وفاق متبادل

سعى دبلوماسيون روس لدى الولايات المتحدة الأمريكية والسودل المعنية بالأزمة السورية لإيجاد حل بالتعاون مع الأمم المتحدة، غير أن هذه المساعي كانت تبوء بالفشل ويتم اكتفاء بالخروج بتوصيات أو وثيقة عمل لم تغير في واقع الحال. بيان جنيف - 1 أعلن بيان جنيف - 1 الذي صدر في الثلاثين من حزيران عام 2012 عقب اجتماع عقد في مدينة جنيف السويسرية لدول مجموعة العمل الدولي حول سورية بدعوة من المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية آنذاك، كوفي عنان» أن أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية من خصائصها:



www.al-binaa.com

Albinaa News

Albinaa News

facebook.com/AlbinaaNews

Designed And Developed By Orontes Tech
www.orontes-tech.com